

## تقييم أثر الاستثمار في التمويل الأصغر على المؤسسات الصغيرة والصغيرة - واقع وآفاق -

الطالبة/ ريم بونوالمة، جامعة باجي مختار عنابة  
د/ الشريف ريجان، جامعة باجي مختار عنابة

### ملخص:

جعلت العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء التمويل الأصغر في مقدمة برامجها الاستثمارية، فسخرت له كل الامكانيات من بيئة تمكينية وبنية تحتية، ليثبت خلال العقدین الأخيرین بانتشاره الواسع وانجازاته الكبيرة، أنه نظام مالي متكامل وفعال للارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والصغيرة من خلال تأثيره الإيجابي على مختلف مؤشرات نموها، مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي بشكل ملموس. من هذا المنطلق تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم أثر التمويل الأصغر على المؤسسات الصغيرة والصغيرة انطلاقاً من واقع التجربة المغربية والمصرية وكشف فرص وآفاق الاستثمار في هذا المجال في الجزائر. **الكلمات المفتاحية:** التمويل الأصغر، المؤسسات الصغيرة والصغيرة، المغرب، مصر، الجزائر.

### Résumé :

La microfinance s'est élargie durant les deux dernières décennies pour devenir un outil de développement efficace. Ses retombées positives sont actuellement identifiées et confirmées, et présentent des progrès réels pour les micros et petites entreprises en matière de la hausse des bénéfices, l'amélioration de la qualité des produits, l'accès aux marchés et le nombre d'employés...etc., ce qui conduit à une croissance économique significative. Cet article vise à évaluer l'impact de la microfinance sur les micros et petites entreprises au Maroc et en Egypte et à découvrir les opportunités et les perspectives de la microfinance en Algérie.

**Mots clés :** microfinance, micro et petites entreprises, le Maroc, l'Egypte, l'Algérie.

## مقدمة:

يسود في معظم الدول النامية نظام مزدوج للتمويل، الأول رسمي تحكمه القوانين و اللوائح التي تنظم الحد الأعلى لسعر الفائدة، ويخدم هذا النظام شريحة كبيرة من الزبائن تتسم بكبر حجم مدّخراتها وكذلك القروض التي يحتاجون إليها، والثاني غير رسمي لا يخضع لأي قوانين أو لوائح، يميل لأن يكون ربويا، ويخدم هذا النظام الفئة المهمشة التي لا يمكنها التعامل مع مؤسسات النظام الرسمي كالبنوك ومؤسسات التمويل الأخرى، وتنحصر هذه الفئة المهمشة في ذوي الدخل المنخفضة والمؤسسات المصغرة والصغيرة رسمية كانت أو غير رسمية.

إنّ هذا النظام المزدوج قد لا يكون مقبولا من وجهة نظر العدالة، حيث أنّ الإيداعات المتاحة للبنوك التجارية تأتي من شرائح مختلفة من المجتمع، ولهذا فإنّ القروض التي تمنحها هذه البنوك من الودائع المذكورة يجب ألا تقتصر على شريحة بعينها من المجتمع هي شريحة رجال الأعمال والشركات الكبرى، إذ أن تركيز التمويل على فئة بعينها في المجتمع يؤدي إلى عدم استخدام الطاقات و الموارد المتاحة للمجتمع، والوسيلة الوحيدة لاستخدام هذه الطاقات و الموارد تشجيع إقامة المؤسسات المصغرة والصغيرة، التي تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والتشغيل وعدالة توزيع الدخل، ويعتبر التمويل الأصغر بمختلف منتجاته أداة فعالة لتحقيق ذلك.

ظهرت فكرة التمويل الأصغر لأول مرة سنة 1975 على يد الاقتصادي البنغالي "محمد يونس" مؤسس بنك غرامين الذي نجح في علاج مشكلة الفقر في بنغلاديش، لتنتقل هذه التجربة الناجحة من المحلية المطلقة إلى آفاق عالمية أثمرت عنها حركة عالمية للقروض المصغرة تجلت في سلسلة من القمم والمؤتمرات العالمية للقروض المصغرة بداية من عام 1997، حملة عالمية لترويج القروض المصغرة بهدف الوصول إلى 100 مليون مقترض، اعتبار 2005 سنة دولية للالتئام الأصغر، ثم حصول "محمد يونس" وبنته سنة 2006 على جائزة نوبل للسلام.

كان موضوع تأثير التمويل الأصغر و لا يزال محل العديد من الدراسات الأكاديمية والمهنية، و قد أثبتت أغليبيتها آثارا ايجابية، وهذا المقال بدوره يهدف إلى إبراز الأثر الايجابي للتمويل الأصغر على المؤسسات المصغرة والصغيرة

من جهة، وذلك من واقع تجربتي المغرب ومصر الرائدتين عربيا في هذا المجال، وإلى ضرورة إرساء صناعة التمويل الأصغر في الجزائر من جهة أخرى، سيما وأن برامج الدعم الحكومية تبقى غير كافية مقابل احتياجات المؤسسات المصغرة والصغيرة التي تعاني من تهميش البنوك من جهة ومن غياب مؤسسات مالية متخصصة كمؤسسات التمويل الأصغر من جهة أخرى، وهو ما يؤكد أن الصعوبات المالية تقع حجر عثرة في طريق نمو هذه الشريحة من المؤسسات مما يجعلها تعاني من اللاتوازن فالفشل.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة، فإن نطاقها يشمل الإجابة على التساؤل التالي: ماهي مؤشرات تقدير حجم الآثار الإيجابية للتمويل الأصغر على المؤسسات المصغرة والصغيرة في كل من المغرب ومصر؟ وماهي سبل إرساء صناعة تمويل أصغر فعالة في الجزائر؟

وللإلمام بمختلف جوانب الاشكالية ارتأينا تقسيم المقال إلى المحاور الثلاث الأساسية الآتية:

- الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر والمؤسسات المصغرة والصغيرة؛
- واقع التجربتين المغربية والمصرية في مجال التمويل الأصغر؛
- فرص وآفاق التمويل الأصغر في الجزائر.

## أولا/ الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر والمؤسسات المصغرة والصغيرة

### 1/ مفهوم التمويل الأصغر:

في كثير من الأحيان يستخدم مصطلحي التمويل الأصغر «Microfinance» والائتمان الأصغر «Microcredit» كأنهما مترادفين، ولكن في الحقيقة هناك فروق جوهرية بينهما، فمصطلح الائتمان الأصغر يشير إلى منح قروض بكميات صغيرة إلى أولئك الذين ليس بإمكانهم الولوج إلى الخدمات التي تقترحها المؤسسات البنكية الكلاسيكية، نظرا لافتقارهم إلى الضمانات، أو لممارسة أنشطتهم ضمن القطاع غير الرسمي. أما التمويل الأصغر فيعكس ما شهده حقل الإقراض من تطوّر، ففي الماضي كان محور اهتمام المؤسسات المالية العاملة في هذا الحقل يقتصر على منح القروض فقط، ولكن بمرور الوقت ونتيجة لاكتساب الخبرة أصبح واضحا أن الفئات التي تستفيد من القروض أضحت بحاجة إلى المزيد من الخدمات.<sup>1</sup> إن التعريف الصحيح للتمويل

الأصغر يقتصر على توفير المنتجات المالية التي تشمل الائتمان، الادخار، التأمين، التأجير التمويلي وتحويل الأموال لذوي الدخل المنخفضة النشطين اقتصاديا، وللمؤسسات المصغرة والصغيرة، وعليه لا يتم تصنيف التدريب والاستشارات وغير ذلك من الخدمات غير المالية تحت اسم التمويل الأصغر، حتى ولو عملت مؤسسات التمويل الأصغر على تقديمها.<sup>2</sup> و الجدول التالي يثبت ارتباط التمويل الأصغر بالمؤسسات المصغرة والصغيرة فقط دون غيرها.

الجدول رقم 1: التمويل الأصغر أداة لتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة

| قطاع إنتاجي                           | قطاع خدماتي | قطاع تجاري     |                  |
|---------------------------------------|-------------|----------------|------------------|
|                                       |             | التمويل البنكي | مؤسسة متوسطة     |
| ؟                                     | ؟           | التمويل الأصغر | مؤسسة صغيرة      |
|                                       | ؟           | التمويل الأصغر | مؤسسة مصغرة      |
| ؟                                     |             | التمويل الأصغر | أنشطة مدرة للدخل |
| تشير (؟) إلى ما يصعب تمويله من قطاعات |             |                |                  |

المصدر: C. Chaze et F. Traoré, les défis de la petite entreprise en Afrique- pour une politique globale d'appui à l'initiative économique: des Mayer, professionnels africains proposent, Editions Charles Léopold Paris, 2000, p33.

2/ تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر، المغرب ومصر:

يصعب في الكثير من الأحيان إعطاء تعاريف دقيقة لبعض المفاهيم وذلك لضيق الحدود الفاصلة فيما بينها أو التقارب الشديد في طبيعة نشاطها وكذا أهدافها وهذا ما ينطبق تماما على العلاقة القوية بين المؤسسات المصغرة والصغيرة.

في الجزائر تعرّف المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي تشغل ما بين عشر (10) إلى تسع وأربعين (49) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار جزائري. أما المؤسسة المصغرة فهي تلك المؤسسة التي تشغل من عامل واحد إلى تسع عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشر ملايين دينار جزائري.<sup>3</sup>

وفي المغرب، يمكن التمييز بين المؤسسات المصغرة والصغيرة على أساس عدد العمال، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 2: معايير التفرقة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة في المغرب

| نوع المؤسسة   | عدد العمال      | رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية                 |
|---------------|-----------------|------------------------------------------------|
| مصغرة         | > 10 عمال       | > 10 مليون درهم مغربي أو > 15 مليون درهم مغربي |
| صغيرة ومتوسطة | $\geq 250$ عامل | > 75 مليون درهم مغربي أو > 90 مليون درهم مغربي |

المصدر: P. Célier, «définition(s) des P.M.E. au Maroc et en Europe», communication à l'ENSET de Mohammedia Maroc, Mai 2004.

أما في مصر، يعرف قانون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الصادر سنة 2004 المؤسسات المصغرة والصغيرة اعتمادا على معيار رأس المال المدفوع كما يلي:4

الجدول رقم 3: معايير التفرقة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة في مصر

| نوع المؤسسة | رأس المال المدفوع      | عدد العمال |
|-------------|------------------------|------------|
| مصغرة       | > 50 ألف جنيه          | غير محدد   |
| صغيرة       | بين 50 ألف ومليون جنيه | > 50 عامل  |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 186.

## ثانيا/ واقع التجربة المغربية والمصرية في مجال التمويل الأصغر

### 1/ وضع قطاع التمويل الأصغر في المغرب ومصر:

إن وضع قطاع التمويل الأصغر في المغرب ومصر يجعل منه قطاعا حيويا، يتجه إلى مرحلة النضج ويصبح معترفا به كشريك للوساطة المالية في البلدين وذلك على إثر المجهودات الحكومية المبذولة. فالمغرب يحتضن حاليا ستة عشرة (16) مؤسسة تمويل أصغر مرخصة تخضع لقانون مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 1999، وتتمتع هذه المؤسسات بمميزات مالية متنوعة وتشمل القدرة على زيادة رأس المال من التبرعات وأي شكل من أشكال الاقتراض

(باستثناء تعبئة الودائع من الجمهور)، وتتولى وزارة المالية تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر، في حين يتولى بنك المغرب الرقابة عليها. لطالما قُدِّم المغرب كتجربة رائدة عربيا في التمويل الأصغر لعدة سنوات إلى غاية 2008 أين شهد القطاع مستويات عالية من المديونية المفرطة للزبائن وتدهورا سريعا في نوعية محفظة القروض، مما أدى بالحكومة المغربية لوضع خطة بالتعاون مع بنك المغرب والاتحاد الوطني لمؤسسات التمويل الأصغر المغربية لإعادة الثقة والمصادقية لقطاع التمويل الأصغر في البلاد. كجزء من هذه الخطة، أطلقت وزارة المالية دراسة في عام 2009 لتقييم حالة القطاع وتقديم توصيات لتحسين الإطار التنظيمي في ضوء التطورات الأخيرة. كما درست الحكومة المغربية أيضا خيارات لتعزيز القطاع وتحول أكبر مؤسسات التمويل الأصغر لكيانات تجارية. كانت إحدى النتائج الهامة لتدخلات الحكومة استحواذ مؤسسة البنوك الشعبية على مؤسسة زاكورة في ماي 2009 وأدى إلى كيان جديد تحت اسم "زاكورة الشعبي".<sup>5</sup> فمن الحكمة اعتبار القائمين على التمويل الأصغر في المغرب هذه الأزمة ايجابية، إذ بفضلها استطاع القطاع اجراء تعديلات مكنته من تقوية وتعزيز قدراته.

أما في مصر، بدأت برامج الائتمان الأصغر في نهاية الثمانينات من خلال البنك الوطني للتنمية وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وذلك بدعم مالي وفني من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومنذ ذلك الحين توالى ظهور مؤسسات التمويل الأصغر المدعومة ماليا وفنيا من الجهات المانحة كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، بنك التعمير الألماني، البنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومن الصندوق الاجتماعي للتنمية.<sup>6</sup> في الوقت الحالي، يوجد في مصر كيانين قانونيين يقدمان خدمات التمويل الأصغر هما البنوك العامة والخاصة التي تخضع للبنك المركزي المصري، والمنظمات غير الحكومية والتي تخضع لوزارة الضمان الاجتماعي.<sup>7</sup>

على الرغم من الخدمات المتنوعة للتمويل التي يمكن تقديمها للمؤسسات المصغرة والصغيرة وأصحابها فإن القروض المصغرة تعتبر المنتج الرئيسي لخدمات التمويل الأصغر كل من المغرب ومصر، ويتم تقديم هذه القروض في صورة مبالغ صغيرة لتمويل رأس المال العامل الذي تحتاج إليه هذه الشريحة من المؤسسات.

## 2/ تقييم أثر التمويل الأصغر على المؤسسات المصغرة والصغيرة في المغرب ومصر.

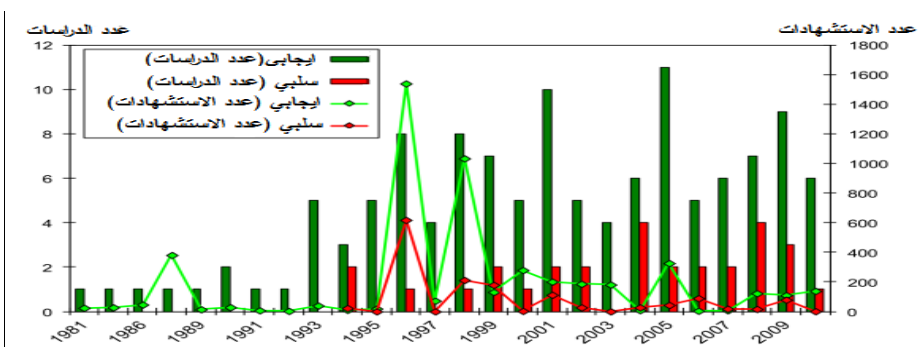
أدى الانتشار الواسع الذي شهده التمويل الأصغر في مختلف أنحاء العالم إلى جذب اهتمام الباحثين لتقييم أثره على المستفيدين من منتجاته، لا سيما الائتمان الأصغر باعتباره المنتج الأكثر عرضا وطلبا من بين منتجات التمويل الأصغر. وقد أثبتت العديد من الدراسات الأثر الإيجابي للتمويل الأصغر على المستفيدين منه (الشكل رقم 1).

سنقوم فيما يلي بتحليل النتائج المتعلقة بالأثر لدراستين، الأولى في المغرب سنة 2004، بعنوان "تقييم أثر القرض المصغر في المغرب"، والثانية في مصر سنة 2008، بعنوان "أثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية". وقد تم اختيار هاتين الدراستين بالتحديد للأسباب الآتية:

- غياب مؤسسات تمويل أصغر متخصصة في الجزائر؛
- المغرب، مصر والجزائر دول عربية متشابهة في الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية؛
- يتركز انتشار التمويل الأصغر عربيا في مصر والمغرب حيث شكلت الدولتين 76% من إجمالي المقترضين و61% من إجمالي محفظة القروض.<sup>8</sup>

الشكل رقم 1: التوزيع الزمني لـ 154 دراسة حول أثر التمويل الأصغر ما بين 1980

و2010 والتميز بين التي أثبتت أثر ايجابي والتي أثبتت أثر سلبي



المصدر: Bédécarrats F., La microfinance entre utilité sociale et performances financières- Le rôle des normes dans la gouvernance d'un secteur mondialisé, thèse de doctorat en sciences politiques, Université

Paris 1 Panthéon-Sorbonne, Ecole Doctoral dz Science Politique, 22 Juin 2012, p 241.

أ/ لمحة عن الدراستين:

يكمن هدف الدراستين في التقييم الكمي لأثر المشاركة في مؤسسات التمويل الأصغر على سلسلة من المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة كالمبيعات، الأرباح، عدد العمال والنفاذ إلى الأسواق. ويلخص الجدول رقم 4 أهم معطيات الدراستين.

الجدول رقم 4: سياق دراسة تقييم الأثر في المغرب ومصر

| البلد محل الدراسة | أنجزت الدراسة من طرف      | حجم العينة العشوائية | مكونات العينة حسب مدة المشاركة في مؤسسات التمويل الأصغر                                                                           |
|-------------------|---------------------------|----------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المغرب            | FNAM*<br>2004<br>سنة      | 1287 مستفيد          | زبائن جدد: تم قبولهم لكن لم يحصلوا على القرض بعد<br>زبائن متوسطو الأقدمية: من سنة إلى 3 سنوات<br>زبائن قدامى: منذ أكثر من 3 سنوات |
| مصر               | PlanetFinance<br>سنة 2008 | 2470 مستفيد          | زبائن جدد: أقل من 6 أشهر<br>زبائن متوسطو الأقدمية: بين 6 و 36 شهرا<br>زبائن قدامى: أكثر من 36 شهرا                                |

\* FNAM: Fédération Nationale des Associations de

Microcrédit الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على بلانيت فينانس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، 2008 و FNAM, Evaluation de l'impact du microcrédit au Maroc, 2004.

ب/ نتائج الدراستين:

تبرز النتائج المتوصل إليها من خلال دراستي FNAM في المغرب سنة 2004 و PlanetFinance في مصر سنة 2008 أثر التمويل الأصغر بصفة عامة و الائتمان الأصغر بصفة خاصة على المؤسسات المستفيدة وذلك من خلال المقارنة بين الزبائن القدامى و الزبائن الجدد و بالاعتماد على عدّة مؤشرات منها: الأرباح، الاستثمارات، التشغيل، المنتجات و الوصول إلى الأسواق. وفيما يلي

نلخص الأثر الايجابي لبرامج التمويل الأصغر على المؤسسات المستفيدة منها في كل من المغرب ومصر مستدلين بالمؤشرات والأرقام التي تثبت ذلك.

■ **في المغرب:** أثبتت دراسة **FNAM** سنة 2004 أن للتمويل الأصغر أثر

اقتصادي ملموس على المؤسسات المستفيدة منه وذلك من حيث:<sup>9</sup>

- **الأرباح:** تُظهر العينة أنه كلما زادت أقدمية الزبون في مؤسسة التمويل الأصغر، زادت أرباح مؤسسته المصغرة بـ 4.4% في السنة الواحدة.

- **الاستثمارات:** تبين العينة أنه كلما زادت أقدمية الزبون في مؤسسة التمويل الأصغر، زادت الاستثمارات بـ 5.5% في السنة الواحدة، و من ثم تقوم علاقة طردية و قوية بين مدة الاشتراك في برنامج التمويل الأصغر و بين الاستثمار في المؤسسة المصغرة.

- **التشغيل:** يتفاوت متوسط عدد العمال بدرجة كبيرة حسب مدة اشتراك الزبون في برنامج التمويل الأصغر، ففي المتوسط هناك زيادة بـ 0,4 عامل عند الزبائن القدامى عن الزبائن الجدد.

- **المنتجات:** لا تتأثر منتجات المؤسسات المصغرة بأقدمية مشاركة أصحابها في مؤسسة التمويل الأصغر. لكن بفضل الائتمان الأصغر، تمكنت 29% من المؤسسات المصغرة من إنتاج (ابتكار) منتجات جديدة، في حين حسنت من المؤسسات 25% جودة منتجاتها.

- **الوصول إلى الأسواق:** بإمكان الزبائن القدامى الوصول إلى الأسواق أفضل من الزبائن الجدد، مع حسن تسييرهم للطلب، سرعة تصريف المنتجات وتوريد مدخلات الإنتاج (سهولة التعامل مع الموردّين).

■ **في مصر:** أثبتت دراسة **PlanetFinance 2008** تحسنا ملحوظا في العديد

من المؤشرات الاقتصادية على إثر استفادة المؤسسات المصغرة من برامج التمويل الأصغر ويشمل ذلك:<sup>10</sup>

- **الأرباح:** يوجد ارتباط بين الربح الشهري المتوسط للزبائن ومدة اشتراكهم في برنامج التمويل الأصغر، إذ يحقق الزبائن القدامى أرباحا شهرية أعلى بنسبة 25% من الزبائن الجدد.

- **الاستثمارات:** ترتبط استثمارات الزبائن في أنشطتهم الاقتصادية ارتباطا كبيرا بالمدة الزمنية لاشتراكهم في برنامج تمويل أصغر. كما أن العينة

الاجمالية تبين أن متوسط الاستثمار عند الزبائن القدامى يساوي تقريبا ضعف نظيره عند الزبائن الجدد.

- **التشغيل:** يوظف 42% من زبائن مؤسسات التمويل الأصغر عاملا واحدا على الأقل، غير صاحب العمل نفسه، ومتوسط عدد العمال عند الزبائن القدامى (1,3 عامل في المتوسط) منه عند الزبائن الجدد (0,9 عامل في المتوسط)، ففي المتوسط هناك زيادة بـ 0,4 عامل عند الزبائن القدامى عن الزبائن الجدد.

- **مساهمة التمويل الأصغر في إنشاء المؤسسات:** أدى التمويل الأصغر في مصر إلى خلق مؤسسات جديدة. وتظهر النتائج أن 11% ممن ضمهم مسح دراسة **PlanetFinance** قد استخدموا قرضا مصغرا لبدء نشاط جديد، وأفاد 17% أنهم مهتمون بالحصول على قرض آخر للبدء في مشروع جديد. وتوضح هذه النتائج أن التمويل الأصغر في مصر لا يدعم المؤسسات القائمة بشكل حصري وإنما يمكنه أن يسهم في خلق أنشطة اقتصادية جديدة.

#### ج/ تعميم نتائج الدراستين:

- اعتمدت دراستا **FNAM** في المغرب سنة 2004 و **PlanetFinance** في مصر سنة 2008 على منهجية وإطار تحليل متماثلين، وقد أثبتت كل منهما أن التمويل الأصغر قد ترك أثرا إيجابيا واضحا على مجموعة من المؤشرات يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 5: أثر برامج التمويل الأصغر على مؤشرات المؤسسات المستفيدة في المغرب ومصر

| البلد  | بداية نشاط جديد | مستوى التشغيل | الزيادة في الاستثمارات | الزيادة في الايراد الشهري |
|--------|-----------------|---------------|------------------------|---------------------------|
| المغرب | أكثر من 5%      | أكثر من 66%   | أكثر من 36%            | أكثر من 38%               |
| مصر    | أكثر من 11%     | أكثر من 44%   | أكثر من 81%            | أكثر من 25%               |

المصدر: بلانيت فينانس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، 2008، على الموقع:

<http://www.arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/25294>

بتاريخ 2012/12/19، ص 100.

- مما سبق نستنتج أن التمويل الأصغر بصفة عامة والائتمان الأصغر بصفة خاصة يعد أداة فعالة لتنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة باعتباره:
- يساهم في زيادة أرباحها وبالتالي يحسن مردوديتها الاقتصادية؛
  - يمكّنها من رفع أصولها الثابتة؛
  - يساعدها على تحسين جودة منتجاتها وعلى ابتكار منتجات جديدة؛
  - يمكّنها من رفع حصّتها السوقية وتعزيز مكانتها التنافسية؛
  - يساعد على توفير مناصب شغل جديدة؛
  - كما أنه أداة فعالة لتمويل الاحتياج لرأس المال العامل.

### ثالثا/ فرص وآفاق التمويل الأصغر في الجزائر

#### 1/ برامج الدعم الحكومية في الجزائر:

توجد في الجزائر حاليا ثلاث برامج دعم حكومية تهدف إلى تشجيع الشباب للتوجّه نحو الاستثمار في المؤسسات المصغرة وهي: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ**، صندوق التأمين الوطني ضد البطالة **CNAC** والوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغرى **ANGEM**. وتمزج برامج الدعم الحكومية هذه بين عنصرين رئيسيين هما المساندة الفنية لأصحاب العمل الحر قبل منح القروض وبعده، وتمويل بدء نشاط الأعمال وهو المجال الذي تتردد البنوك في تمويله.

يجب التفرقة بين التمويل الأصغر -الذي تطرقنا له سابقا- والذي يوفر تمويلا للاحتياج لرأس المال العامل ورأس المال الاستثماري للمؤسسات القائمة لأجل قصيرة نسبيا تصل إلى 24 شهرا، كما يتيح أحيانا قروضا لأجل إنشاء مؤسسات مصغرة، وبين البرامج الدعم الحكومية الجزائرية الرامية إلى مساندة قيام مؤسسات مصغرة عن طريق تنسيق المساعدة لأصحاب مشروعات العمل الحر، والمساندة المالية التي تعني عموما تقديم قروض منخفضة الفائدة. ويبدأ تنفيذ هذه البرامج في الأساس خلال مرحلة التأسيس، وتمزج بين التمويل والمساعدة الفنية. ويركز الجانب المالي على قروض متوسطة وطويلة الأجل لشراء المعدات وسدادها خلال سنوات عديدة.<sup>11</sup> ويمكن أن نلخص أهم الفروقات في الجدول الآتي:

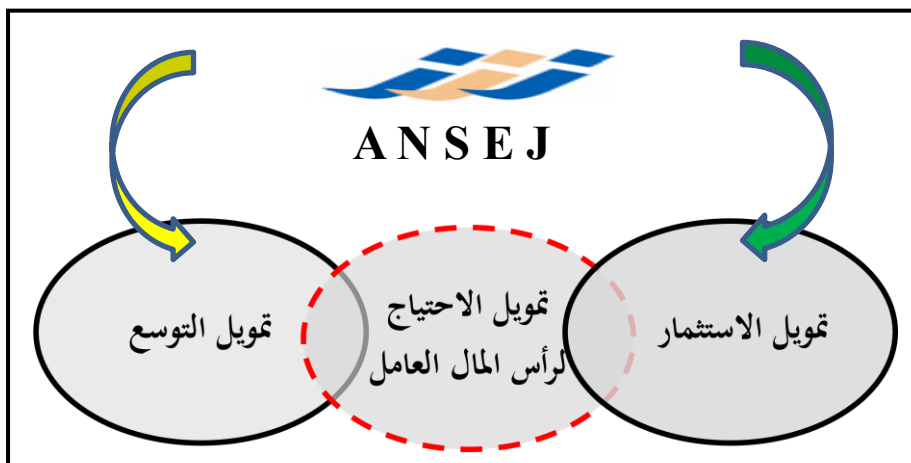
الجدول رقم 7: الفرق بين التمويل الأصغر في المغرب ومصر وبرامج الدعم الحكومية الجزائرية

| نوع البرنامج                                                             | العلاقة بالمؤسسة                                                          | الصفة                                       | أجل القرض الممنوح |
|--------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------|-------------------|
| برامج الدعم الحكومية:<br>ANSEJ, ANGEM, CNAC                              | إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة (غير قائمة)                                     | وسيط بين البنوك الحكومية والمستفيد من القرض | متوسط وطويل الأجل |
| مؤسسات التمويل الأصغر على المستوى العالمي (كما هو الحال في المغرب و مصر) | إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة (غير قائمة) + تمويل مؤسسات مصغرة وصغيرة (قائمة) | علاقة مباشرة مع المستفيد من القرض           | قصير ومتوسط الأجل |

المصدر: من إعداد الباحثين.

إن تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر من خلال برامج الدعم الحكومية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يعدّ أمراً في غاية الأهمية إذ أصبح بإمكان الشباب المستثمر تغطية أول نوع من الاحتياجات المالية<sup>12</sup> والمتعلق بتمويل الاستثمار وذلك من خلال تركيبة مالية تحتوي على العديد من الإعانات والتسهيلات. أمّا فيما يتعلق بتغطية احتياج التمويل لأجل التوسع فبإمكان المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الاستفاد من استثمار التوسع إذا توفرت فيها شروط محددة كتسديد نسبة 70% من القرض البنكي والانتظام في سداد الفوائد وتقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة وغيرها، إلا أنّ المساهمة في تمويل هذا النوع من الاحتياج ضعيفة جداً، إذ يصعب توقّر هذه الجملة من الشروط في مؤسسات حديثة النشأة. كما أنّه من غير المنطقي توفير التمويل لأجل التوسع من طرف الوكالة في حين أنّ معظم المؤسسات المصغرة المنشأة في إطارها مآلها الفشل، وذلك لعدم قدرتها في مرحلة ما على تمويل احتياجاتها لرأس المال العامل الذي يظهر ويستمرّ ويزداد تفاقماً بسبب غياب مصادر تمويل رسمية. ومن هنا يمكن القول أن تمويل احتياج هذه الفئة من المؤسسات لرأس المال العامل هو حلقة مفقودة كما هو موضح في الشكل رقم 2.

الشكل رقم 2: تمويل احتياج المؤسسة المصغرة الجزائرية لرأس المال العامل حلقة مفرغة



المصدر: من إعداد الباحثين.

ويمكن تفسير الحلقة المفقودة في سلسلة تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر بما يلي:

- ✓ عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات المصغرة بسبب:
  - ارتفاع تكاليف منح ومتابعة القروض المصغرة؛
  - الخطر الناتج عن معاملة مالية مع زبون لا يمتلك أي ضمان مادي؛
  - ضعف القدرة على توفير معلومات موثوقة بالنسبة للبنك (ميزانية، حساب النتيجة) من طرف المؤسسات المصغرة.
- ✓ غياب مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة كمؤسسات التمويل الأصغر.

أثبت الواقع أن استخدام برامج القروض المصغرة المدعومة من طرف الحكومة والتي ترمي إلى غايات إنمائية كإيجاد فرص العمل أو الحد من البطالة، وتتسم بانخفاض أسعار الفائدة وانخفاض معدلات السداد، أنها أداة غير مناسبة لإيجاد فرص عمل فحسب، بل أثبتت أيضا أنها غير قابلة للاستدامة وتشوه السوق. لذلك، ينبغي على الحكومات إذا أرادت أن تشارك في التمويل الأصغر، أن تركز دعمها على استقرار الاقتصاد الكلي والعمل على تهيئة بيئة تمكينية على صعيد

السياسات من أجل صنع قطاع مالي مفعم بالحيوية يشمل الفقراء النشطين اقتصاديا.<sup>13</sup>

ومن هنا تبرز ضرورة إرساء صناعة التمويل الأصغر في الجزائر باعتباره أداة فعّالة لتمويل المؤسسات المصغّرة، تضمن توازن هيكلها المالي واستقرار نشاطها الاقتصادي ممّا يؤدي إلى تحسّن أدائها وقدرتها التنافسيّة فتستمرّ وتتوسّع لتضطلع بدورها التّنموي.

## 2/ الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر في الجزائر:

يوضح الأمر رقم 11-03 بشأن تنظيم النقد والقروض اللوائح التنظيمية للقطاع المصرفي والإطار التنظيمي للأعمال المصرفية. إذ يسمح الأمر بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة، وذلك من خلال:

- بنك أو شركة تمويل: يتم الترخيص لأي بنك تجاري بإجراء جميع المعاملات المصرفية. ويرخص لشركة التمويل لإجراء جميع المعاملات المصرفية باستثناء تلقي الودائع من الجمهور وإدارة وسائل الدفع.
- منظمة غير حكومية جزائرية (ONG): يسمح لها بالدخول في أنشطة الاقراض لأعضائها بشروط تفضيلية (قروض منخفضة الفائدة) دون الخضوع للرقابة المصرفية.
- نظام مالي تعاوني: يجوز للتعاونية تحصيل الأموال ومنح القروض لأعضائها فقط.

## 3/ شروط إرساء صناعة التمويل الأصغر في الجزائر

إذا أرادت الجزائر أن تتّجه نحو إنشاء مؤسسات تمويل أصغر، فإنّ ذلك ينطوي على سلسلة من الإجراءات المتأّتية من ملاحظة القيود التي كشفت عنها تجربة القروض المصغّرة (برامج الدّعم الحكوميّة) حتّى يمكن تطويرها. وبالتالي فإنّ المرور من القرض المصغّر نحو التمويل الأصغر يستوجب مراعاة الشّروط الآتية:<sup>14</sup>

- ينبغي أن يكون إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر من اختصاص القطاع الخاص؛
- يجب تغيير طبيعة دور الدّولة بحيث يقتصر على الجانب السيّاسي، التشريعي ومراقبة نشاط مؤسسات التمويل الأصغر؛

- اكتساب خبرات مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان المجاورة (كالمغرب ومصر) هو ضرورة لدعم استراتيجية الإنشاء في الجزائر؛
- تدريب وتكوين الموارد البشرية شرط لا بد أن يسبق إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر؛
- يجب أن يسمح بنك الجزائر بإنشاء مؤسسات تمويل أصغر تجريبية من طرف القطاع الخاص؛
- تحديد وتعريف إطار تشريعي يحكم قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر وذلك بعد الانطلاق الفعلي لهذه المؤسسات المالية وملاحظة نتائجها.

### الخاتمة:

يؤدي تركيز التمويل على فئة بعينها من المجتمع إلى عدم استخدام الطاقات والموارد المتاحة له، ويعد إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة من خلال التمويل الأصغر، وسيلة لاستخدام هذه الطاقات والموارد وذلك لما له من آثار ايجابية على العديد من المؤشرات الاقتصادية لهذه الشريحة من المؤسسات، مما يؤدي إلى تنميتها وتطويرها، ومن ثم تخفيض البطالة بخلق الوظائف، وتحسين مداخيل الأسر مما يزيد من قدرة المجتمعات السكانية ذات الدخل المنخفض على الحصول بشكل أكبر على السلع والخدمات، وكنتيجة لذلك يتم الاستفادة من رأس المال في مشاريع إنتاجية. وبذلك تؤثر سيورة التمويل المنتظم للمؤسسات المصغرة والصغيرة في نمو إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي.

### التوصيات:

- إن نجاح التمويل الأصغر في عدة بلدان، ولو أنه حصل في ظروف وشروط مختلفة ومتنوعة يدعونا إلى الاستنتاج بأنه يمكن له أن ينجح في الجزائر. وفي سبيل تحقيق ذلك يجب أخذ النقاط الآتية بعين الاعتبار:
- برامج الدعم الحكومية ليست حلاً نهائياً لإنجاح الاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر وإنما هي خطوة أولى نحو الحل؛
- تستوجب معالجة مشكلة تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر إرساء صناعة التمويل الأصغر، فإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر من شأنه أن يكمل برامج الدعم الحكومية - التي لا يمكن تجاهل دورها في

ترقية ونشر الفكر المقاوالاتي- وذلك بأن تقتصر مهمة هذه الأخيرة على دعم إنشاء مؤسسات مصغرة من خلال تمويل احتياجها للاستثمار أي لبدء النشاط، أما مؤسسات التمويل الأصغر فهي عامل مفتاحي يضمن للمؤسسات المصغرة والصغيرة القائمة البقاء والتوسع لتضطلع بدورها التنموي، وذلك من خلال تمويل احتياجها لرأس المال العامل وتمويل توسعها؛

- ضرورة استفادة الجزائر من تجارب الدول التي حققت نجاحا في مجال التمويل الأصغر على غرار المغرب ومصر، لتسريع وتيرة النجاح وتجنب الوقوع في نفس الأخطاء.

### المراجع:

- بلانيت فينانس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، 2008، على الموقع:

<http://www.arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/25294>

بتاريخ 2012/12/19.

- التقرير العربي الاقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، سنابل، ديسمبر 2010، ص 3، على الموقع:

<http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/93300>

بتاريخ 2013/1/11.

- تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر، الهيئة العامة للرقابة المالية، أبريل 2010.

- التمويل الأصغر في الجزائر-الفرص والتحديات، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، جوان 2006.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر في 30 رمضان عام 1422هـ الموافق لـ 15 ديسمبر سنة 2001م.

- جوديث براندسما ودينا بيرجورجي، بناء قطاعات مالية تشمل الجميع، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004.

- رانيا عبد الباقي وآخرون، تقرير ميكس 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي، على الموقع:  
<http://www.themix.org/publications/mix-microfinance-world/2011/06/Arab-microfinance-report-Arabic>. بتاريخ 2012/5/5
- عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر- الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، مج 29، ع 1، يونيو (حزيران) 2009.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- ماركو إليا، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، كلية الادارة جامعة تورينو، ايطاليا، 2006.
- مجدي موسى، اللوائح المنظمة والرقابة على التمويل الأصغر في مصر، بلانيت فينانس الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جانفي 2007.
- FNAM, Evaluation De L'impact Du Microcrédit Au Maroc, 2004.  
[http://admin.planetfinancegroup.org/upload/medias/fr/etude\\_dimpac\\_t\\_maroc\\_pdf.pdf](http://admin.planetfinancegroup.org/upload/medias/fr/etude_dimpac_t_maroc_pdf.pdf) (25/10/2011).
- F. Bédécarrats, La microfinance entre utilité sociale et performances financières- Le rôle des normes dans la gouvernance d'un secteur mondialisé, thèse de doctorat en sciences politiques, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, Ecole Doctoral dz Science Politique, 22 Juin 2012, p 241.
- C. Chaze et F. Traoré, les défis de la petite entreprise en Afrique- pour une politique globale d'appui à l'initiative économique: des professionnels africains proposent, Editions Charles Léopold Mayer, Paris, 2000.
- P. Célier, «définition(s) des P.M.E. au Maroc et en Europe», communication à l'ENSET de Mohammedia Maroc, Mai 2004.
- Y. Fournier, Algérie : Passer Du Microcrédit A La Microfinance Pérenne, ADA Dialogue, n°32, juin 2003, p 46-59.

## الهوامش:

- 1 عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر- الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، مج 29، ع 1، يونيو (حزيران) 2009، ص 158.
- 2 ماركو إلبا، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، كلية الادارة جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص 7.
- 3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر في 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 15 ديسمبر سنة 2001م، ص 6.
- 4 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 186.
- 5 رانيا عبد الباقي وآخرون، تقرير ميكس 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي، ص 6، على الموقع: <http://www.themix.org/publications/mix-microfinance-world/2011/06/Arab-microfinance-report-Arabic> بتاريخ 2012/5/5.
- 6 تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر، الهيئة العامة للرقابة المالية، أبريل 2010، ص 6.
- 7 مجدي موسى، اللوائح المنظمة والرقابة على التمويل الأصغر في مصر، بلانيت فينانس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جانفي 2007.
- 8 التقرير العربي الاقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، سنابل، ديسمبر 2010، ص 3، على الموقع: <http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/93300> بتاريخ 2013/1/11.
- 9 FNAM, Evaluation de l'impact du microcrédit au Maroc, 2004. [http://admin.planetfinancegroup.org/upload/medias/fr/etude\\_dimpact\\_maroc.pdf.pdf](http://admin.planetfinancegroup.org/upload/medias/fr/etude_dimpact_maroc.pdf.pdf) (25/10/2011).
- 10 بلانيت فينانس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، 2008، على الموقع: <http://www.arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/25294> بتاريخ 2012/12/19.
- 11 التمويل الأصغر في الجزائر-الفرص والتحديات، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، جوان 2006، ص 7.
- 12 يظهر في المؤسسات ثلاثة أنواع من الاحتياجات المالية أولها يتعلق بتمويل الأصول الثابتة (تمويل الاستثمار) وذلك بغرض اقتناء الأصول اللازمة لمباشرة العمليات الإنتاجية المختلفة كالآلات والمعدات والأراضي والمباني، وثانيها يتعلق بتمويل رأس المال العامل وينتج هذا الاحتياج عن محدودية السيولة لعدم الموازنة بين المقبوضات والمدفوعات، أما ثالثها فهو احتياج التمويل على المدى المتوسط (لأجل التوسع) الذي يظهر في بعض المؤسسات التي ترغب في التوسع لأجل مجابهة المنافسة وبالتالي يتعين عليها توظيف عمال إضافيين واقتناء آلات لزيادة الإنتاجية أو لتحسين جودة منتجاتها.
- 13 جوديث براندسما ودينا بيرجورجي، بناء قطاعات مالية تشمل الجميع، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004، ص 8.
- 14 Y. Fournier, Algérie : Passer Du Microcrédit A La Microfinance Pérenne, ADA Dialogue, n°32, juin 2003, p 57-58-59.